

تاريخ المراجعة: 2021/04/08

تاريخ الإرسال: 2021/03/16

تاريخ القبول: 2021/05/06

مسؤولية بنك الجزائر في تعزيز وإرساء الشمول المالي في الاقتصاد الوطني.

The responsibility of the Bank of Algeria in establishing financial inclusion in the promoting and National economy.

عبد الله البحري¹، علي صاري²

¹جامعة تمنراست - الجزائر -

university of tamanrasset ,elbahri2001@yahoo.fr

²جامعة سوق أهراس - الجزائر -

Mohamed-Cherif Messaadia University - Souk Ahras
sariali8@yahoo.com

الملخص: إن تبني الجزائر لسياسة إصلاحات بنكية تهدف إلى تنظيم وتطوير وتكييف العمل المصرفي بما يلبي حاجيات التنمية ويحافظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق الاستقرار النقدي، استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف العملة المحلية، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم؛ بهدف ضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالي، وتقديم الخدمات المالية المناسبة باستخدام الطرق السهلة والبسيطة وبأقل التكاليف.

هذا ما يساهم في محصلة العملية على دعم وإرساء مفهوم الشمول المالي في الاقتصاد الوطني لما يمثله من بُعداً هاماً في إستراتيجية التنمية الشاملة والمستدامة ولما له من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار المالي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، السياسة النقدية، التوازن النقدي، الشمول المالي. المؤشرات الاقتصادية.

Abstract:

Algeria's adoption of a banking reform policy aimed at regulating, developing and adapting banking to meet the needs of development and maintaining economic stability through achieving monetary stability, stabilizing the general level of prices, stabilizing the local currency exchange rate and providing an appropriate interest rate structure; To the financial system, and to provide the appropriate financial services using easy and simple methods and the lowest costs; thus contributing to the outcome of the process to support and establish the concept of financial inclusion in the national economy as it represents an important dimension in the strategy of comprehensive and sustainable development And its impact on improving growth opportunities and financial and social stability.

Keywords: Central Bank, monetary policy, monetary balance, financial inclusion. Economic indicators.

المؤلف المرسل: البحري عبد الله، الإيميل: ELBAHRI2001@YAHOO.FR

1. مقدمة:

إن التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري بإعادة النظر في إصلاح النظام المصرفي بصدور قانون النقد والقرض 10/90 وتعديلاته اللاحقة، الذي جسد الإرادة الملحة للخروج من الأزمة التي حصرتها السلطات في المجال النقدي، جعل الهدف الأساسي من هذا القانون تسطير الأساليب والإجراءات الواجب إتباعها في إطار السياسة النقدية لإعادة الاستقرار للاقتصاد الوطني والذي لا يتحقق إلا بالانتقال من التمويل عن طريق المديونية والتضخم إلى التمويل عن طريق الادخار والسوق وإعادة الاعتبار لبنك الجزائر دوره كسلطة نقدية، وبما يتوافق مع مقومات اقتصاد السوق.

وإذ يعتبر وجود سلطة نقدية مركزية ضمن إطار الهيكل المالي والنقدي للدولة أمراً ضرورياً من أجل تحقيق استقرار اقتصادي ونقدي، ولهذا بدأت البنوك المركزية منذ تأسيسها بتولي مهام إصدار وإدارة شئون النقد والائتمان وتوجيهها ضمن برامج التنمية داخل الاقتصاد؛ لذلك فإن فاعلية السياسة النقدية تظهر من خلال قدرة البنك المركزي في التأثير والتحكم في كمية النقود وإدارتها بما يتفق والأهداف الاقتصادية المطلوب تحقيقها. والمتمثلة أساساً في الاستقرار النقدي، استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف العملة المحلية، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم؛ فالاستقرار النقدي يعتبر أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات سواء كانت محلية أم أجنبية، وهذه الاستثمارات هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وبهذا يكون الدور الذي يلعبه البنك المركزي في النمو الاقتصادي دوراً غير مباشر.

وقد ثبت أن هناك علاقة وثيقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، فمن الصعب تصور تحقيق الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي، مثل سكان الريف والفقراء والمؤسسات الصغيرة أو تلك العاملة بالقطاع غير الرسمي، فضلاً على أن القطاع المالي الشامل لديه القدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر عنصراً أساسياً في تحقيق الاستقرار المالي، الأمر الذي يؤثر بشكل إيجابي على معدل التضخم وأسعار الفائدة، كما ينعكس ما سبق على إتاحة الخدمات المالية المختلفة وجعلها في متناول الشرائح الفقيرة والمهمشة.

وبما أن الشمول المالي يمثل بُعداً هاماً في إستراتيجية التنمية الشاملة والمستدامة لما له من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار المالي والاجتماعي، فقد تبنت مجموعة العشرين “ الشمول المالي ” كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما حدد البنك الدولي هدفاً طموحاً يتمثل في تعميم الخدمات المالية للجميع بحلول عام 2020 لدورها الفعال في محاربة الفقر والبطالة على مستوى العالم.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من محاولة تقييم مدى فعالية السياسة النقدية -الحدرة- لبنك الجزائر في تسيير وضبط وإدارة وتنظيم عرض النقود واستهداف

التضخم ودعم الناتج المحلي والمحافظة على استقرار الأسعار، والتوازنات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني، بما يساهم في تعزيز الشمول المالي في الاقتصاد الوطني وتوفير البيئة المالية الداعمة للتنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أهداف الدراسة: إن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- محاولة توضيح السياسة النقدية في الجزائر.
- محاولة تحديد دور بنك الجزائر في تعزيز استقرار التوازنات النقدية في الجزائر.
- محاولة معرفة مدى مساهمة السياسة النقدية الحذرة لبنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

إشكالية الدراسة: تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في: ما مدى مساهمة السياسة النقدية الحذرة لبنك الجزائر في دعم وتعزيز الشمول المالي في الاقتصاد الوطني؟.

فرضية الدراسة: بنيت هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها بما أن السياسة النقدية الحذرة لبنك الجزائر المعتمدة منذ سنوات عديدة قد ساهمت نسبياً في استقرار التوازنات النقدية الوطنية؛ سوف تدعم وتعزز من الشمول المالي في الاقتصاد الوطني بما يكفل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة، وتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي واستخدام الأسلوب الاستنباطي عند تحليل المعطيات الاقتصادية بالاعتماد على الإحصائيات الرسمية لبنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية في البلد.

2. بنك الجزائر وإدارة السياسة النقدية

يعتلي هدف تحقيق الاستقرار النقدي سلم أولويات السياسة النقدية للبنوك المركزية. ويقصد بالاستقرار النقدي هنا، استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف العملة المحلية، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم. فالاستقرار النقدي يعتبر أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات سواء كانت محلية أم أجنبية، وهذه الاستثمارات هي المحرك

الرئيس للنشاط الاقتصادي. وبهذا يكون الدور الذي يلعبه البنك المركزي في النمو الاقتصادي دوراً غير مباشر¹.

1.2- بنك الجزائر كسلطة نقدية وحيدة ومستقلة: جاء قانون النقد والقرض ليلغي

التعدد في مراكز السلطة النقدية، وقد وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية المتمثلة في هيئة جديدة أسماها "مجلس النقد والقرض". على اعتبار أنه في السابق كانت هيئات عمومية عديدة تحاول احتكار هذه السلطة، فوزارة المالية كانت تتحرك على اعتبار أنها هي السلطة النقدية، وكذلك الخزينة كانت تمارس ضغوط على البنك المركزي بما لديها من نفوذ في أوساط أصحاب القرار لتمويل عجزها، والبنك المركزي كان يمثل السلطة النقدية لاحتكار امتياز إصدار النقود.

ويحتل بنك الجزائر مركز الصدارة في الجهاز المصرفي، وهو عبارة عن الهيئة التي تتولى إصدار النقود وتضمن سلامة النظام المصرفي، كما يوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي، ورغم اعتقاد البعض بضرورة أن تكون البنوك المركزية مملوكة ملكية عامة².

فبنك الجزائر هو بنك البنوك وبنك الدولة (الحكومة) يمدّها ببعض الخدمات مثلما يقوم بتقديم خدمات لزمائنه، لا يعتبر تحقيق الأرباح سبباً رئيسياً لنشاطه، لأن ما يحكم مصلحته هو خدمة المصلحة العامة في الميدان النقدي، ومع ذلك فإن المصلحة العامة تختلف من بلد لآخر، كما يقوم البنك المركزي بإعطاء قرارات بفضلها تعمل تطورات الكتلة النقدية على استقرار الاقتصاد والإشراف على السياسة الائتمانية³.

2.2- خصائص البنك المركزي: يتصف البنك المركزي بعدة خصائص أهمها⁴:

— يحتل صدارة الجهاز المصرفي، وله قدرة خلق وتدمير النقود القانونية. وتحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية.

— يقوم بإصدار النقود القانونية ويلبي الاحتياجات المالية للحكومة.

–يقوم بتنظيم النشاط المصرفي باعتباره مؤسسة عامة من خلال رسم السياسة النقدية للبلاد.

–يقوم البنك المركزي بمراقبة البنوك التجارية على نحو يسمح للدولة بمباشرة تنفيذ السياسة النقدية.

3.2- وظائف البنك المركزي: إن أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في إطار النظام المالي تتمثل في⁵:

– **البنك المركزي ووظيفة الإصدار النقدي وتنظيمه:** ينفرد البنك المركزي بوظيفة إصدار النقود القانونية، وأوراق البنكنوت، وتعتبر الوظيفة الأساسية التي تميزه عن البنوك التجارية، وهذا ما يفسر اعتلائه هرم الجهاز المصرفي، فعندما أصبحت أوراق النقود عملة قانونية ذات قوة إبراء غير محدودة زادت مكانة البنك المركزي داخل الجهاز المصرفي، كما أن تركيز وظيفة الإصدار في بنك واحد نتج عنه: - سهولة اتخاذ السياسات النقدية وتنفيذها مع زيادة الثقة في الأوراق النقدية المصدرة.

– تمكين البنك المركزي من التأثير على حجم الائتمان من خلال التأثير على البنوك التجارية.

– الثقة بالنقد المتداول على اعتبار أنه صادر عن السلطة النقدية في الدولة كلما حدث تغيير في نظم الإصدار النقدي وذلك بتغيير التوجهات السياسية والاقتصادية.

• **وظيفة الإشراف والرقابة على النظام البنكي(بنك البنوك):** تمثل هذه الوظيفة علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية الأخرى، فباعتبار أنه يقع على قمة هرم الجهاز المصرفي فهو يمثل بذلك سلطة رقابية على جميع البنوك المدرجة ضمن الجهاز المصرفي، وتتخلص سلطته فيما يلي:

– الإشراف على عمليات المقاصة بين البنوك، حيث يقوم البنك المركزي بدور الوسيط بين البنوك التجارية لتسوية الديون والحقوق الناشئة عن تعديل المعاملات، ويقوم بذلك عن طريق غرفة المقاصة.

– الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وكذا ودائعها، حيث يتلقى البنك المركزي الاحتياطيات القانونية للبنوك التجارية في حسابات هذه الأخيرة، وهي إجبارية لا يجوز التصرف فيها من جانب البنوك التجارية.

• **وظيفة المستشار المالي للحكومة (بنك الحكومة):** يعتبر البنك المركزي وكيل الحكومة، ومستشارها المالي في جميع عملياتها المالية، وتتخصص أهم خدماته لها في:

– مسك حسابات المصالح والمؤسسات الحكومية، مع تقديم مختلف أنواع القروض للحكومة والخزينة في حالة الحاجة إلى ذلك.

– تقديم الاستشارات المالية والنقدية للحكومة بهدف اتخاذ الإجراءات المناسبة، والمساهمة في صنع القرارات المالية للدولة والعمل على تطبيقها؛

– تسيير احتياطي الدولة من الصرف الأجنبي، حيث أصبح البنك المركزي بنكاً للرقابة على التحويل الخارجي في الكثير من البلدان عندما يكون ميزان المدفوعات للدولة في حالة فائض؛

• **وظيفة الإشراف على الائتمان وتوجيهه وفق الخطة الاقتصادية:** تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الحديثة للبنوك المركزية، إذ أنها ترتبط بعملية خلق نقود الودائع من طرف البنوك التجارية، حيث يمارس البنك المركزي رقابة توجيهية للبنوك التجارية التي تنتوع أهدافها ووظائفها بتنوع الأعمال الاقتصادية داخل الدولة، ويكون ذلك عن طريق إجراء الفحص الدوري، ومراجعة أعمال الإدارة، والتحقق من كفاية رأس المال والأموال الخاصة، كما يمكنه حسب بعض التشريعات الاطلاع على الحسابات المدينة، وأن يؤثر في السياسة الائتمانية للدولة بأدوات معينة سواء مباشرة أو غير مباشرة⁶.

3 . دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي من خلال تنفيذ السياسة النقدية.

تساهم البنوك المركزية في تعزيز وتوفير دعائم الشمول المالي من خلال تنفيذ السياسة النقدية الملائمة للاقتصاد الوطني؛ بواسطة مجموعة من الركائز يمكن اختصارها فيما يلي⁷:

3.1 تحقيق الاستقرار النقدي: يعتلي هدف تحقيق الاستقرار النقدي سلم أولويات السياسة النقدية للبنوك المركزية في المرحلة الحالية. ويقصد بالاستقرار النقدي هنا، استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف العملة المحلية، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم. فالاستقرار النقدي يعتبر أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات سواء كانت محلية أم أجنبية، وهذه الاستثمارات هي المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي. وبهذا يكون الدور الذي يلعبه البنك المركزي في النمو الاقتصادي دوراً محورياً.

فالبنك المركزي يؤمن بأن البيئة المصرفية التي تمكن المؤسسات المصرفية المختلفة من التنافس بحرية وعلى أسس متكافئة هي البيئة المناسبة التي توفر التمويل للنشاط الاقتصادي بالحجم والكلفة المناسبين استناداً إلى قوى السوق، وهي التي ترفع من كفاءة استخدام الموارد المالية. وعليه فإن البنوك المركزية يجب أن تتخلى نهائياً عن التدخل في إدارة المحافظ المالية للبنوك واقتصار دورها التنظيمي على الإجراءات التنظيمية التي تضمن سلامة الوضع المالي لمؤسسات الجهاز المصرفي وتعزيز منعها لتمكينها من المنافسة على الصعيدين المحلي والخارجي. وإبلاء أهمية خاصة لتطوير القطاع المصرفي من الناحيتين المؤسسية والنوعية لتمكينه من القيام بدوره المناسب في خدمة الاقتصاد الوطني.

2.3 تهيئة البيئة المصرفية المناسبة: إن وجود بيئة مصرفية سليمة، تعتبر من أهم شروط تحقيق الكفاءة في عملية تخصيص الموارد وبالتالي توفير التمويل المناسب للنشاط الاقتصادي، لذلك فإن هدف تطوير الجهاز المصرفي وضمان سلامته لا يقل أهمية عن هدف تحقيق الاستقرار النقدي، إذ تعتبر وحدات الجهاز المصرفي إحدى القنوات الحيوية التي تلعب دوراً بارزاً في النشاط الاقتصادي، فهي بمثابة حلقة وصل

يبين وحدات الفائض ووحدات العجز في الاقتصاد أو بين المدخر والمستثمر، وفي ضوء ذلك أولى البنك المركزي عملية إصلاح القطاع المالي والمصرفي عناية كبيرة وذلك لضمان سلامته ومنعته وتطوير أنشطته؛ ومن أبرز ملامح جهود البنك المركزي في هذا المجال.

3.3 تعزيز سلامة ومنعة الجهاز المصرفي: وذلك برفع الحد الأدنى لرأسمالها، ورفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال مع النسبة المقررة في لجنة بازل والبالغة 8%. وتخفيض المدة الزمنية لتصنيف الديون المتعثرة وتعليق الفوائد عليها من ستة أشهر إلى ثلاثة أشهر، بمكافحة غسيل الأموال.

4.3 تعزيز الرقابة المصرفية: من خلال رفع مستوى الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على المصارف إلى مستوى ينسجم مع المعايير الدولية بهذا الخصوص. ووضع حداً أدنى لنسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات، إضافة مخاطر السوق إلى معادلة احتساب معدل كفاية رأس المال، تطوير نظام إنذار مبكر للمصارف يساعد البنك المركزي في التعرف على مواطن الضعف في الوضع المالي والإداري لأي بنك وهي في مراحلها الأولى، تطبيق مفاهيم الرقابة الشاملة لتشمل التفتيش الميداني والمكتبي لمختلف فروع البنك الواحد في الداخل والخارج، هذا إلى جانب تطبيق معايير المحاسبة والإفصاح المالي المعمول بها دولياً.

5.3 الاستفادة من الخبرات المصرفية الخارجية: فسح المجال أمام ترخيص المزيد من المؤسسات المصرفية الخارجية خاصة ذات الخبرة المميزة انسجماً مع تحرير قطاع الخدمات المصرفية في إطار انضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية، ومما لا شك فيه أن دخول مثل هذه المؤسسات سيعزز الخبرات المصرفية.

6.3 تعزيز المنافسة في القطاع المصرفي: إزالة المزايا التفضيلية التي كانت تتمتع بها بعض البنوك في مجال التسليف، وتوحيد نسبة الاحتياطي الإلزامي على كافة أنواع الودائع بالدينار وبالعملات الأجنبية ولدى كافة البنوك، وتشجيع البنوك على الاندماج فيما بينها لخلق مؤسسات مصرفية قوية وذات قاعدة رأسمالية كبيرة تمكنها من المنافسة

بشكل ملائم في الداخل والخارج، هذا بالإضافة إلى الطلب من البنوك الإعلان عن سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء بمختلف الوسائل الإعلامية.

7.3 تطوير أنشطة البنوك: بتشجيع البنوك على إدارة المحافظ الاستثمارية بالدينار وبالعملات الأجنبية من خلال إعفاء هذه المحافظ من نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي، وتطوير نظام الاستعلام المتعلق بالأخطار المصرفية من خلال الربط الشبكي الآلي، بالإضافة إلى القيام بتطوير نظام المدفوعات الوطني على أحدث الأسس بهدف تقليل المخاطر المتعلقة بالسيولة والتسوية وإيجاد آلية متطورة للمقاصة وتسوية الأوراق المالية مما يسهل عمليات التحويل فيما بين البنوك وتمكينها من تقديم خدمة سريعة وآمنة للمواطنين.

9.3 تحديث التشريعات المصرفية والمالية: الحرص على تحديث التشريعات النازمة للعمل المصرفي بهدف مواكبتها لما هو معمول به في الأسواق المالية المتقدمة، وإتاحة أيضاً للبنوك القيام بعمليات الوساطة والإيجار (Leasing) والدفع والتحصيل والتعامل بأدوات السوق النقدي وأدوات رأس المال والتعامل بالعملات الأجنبية في أسواق النقد الآنية والأجلة والمشتقات.

4. السياسة النقدية لبنك الجزائر وآليات تعزيز الشمول المالي

يختص بنك الجزائر وحده بالإشراف على القطاع المصرفي، وعلى نظام المدفوعات، وعلى استقرار النظام النقدي والمصرفي. وبوضع السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية، ويشرف على تنفيذها، ويعمل على سلامة النظام النقدي والمصرفي واستقرار الأسعار في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة؛ ولأن الاستقرار المالي يعزز الشمول المالي والعكس، كما يساهم الأخير في النمو الاقتصادي، والكفاءة المالية، توفير متطلبات عمليات التمويل وتقديم الخدمات المالية المختلفة والأخذ بالجانب الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم.

ومن هذا المنظور فقد حرس بنك الجزائر سواء من خلال الإصلاحات المصرفية أو من خلال إعداد السياسة النقدية على مراعاة مثل هذه الجوانب بما يساهم في دعم وتعزيز الشمول المالي في الاقتصاد الوطني كما يلي:

1.4 توحيد وظيفة العملة في الاستعمالات المحلية: إن ضعف الأداء للاقتصاد الجزائري كان سبب تقسيم هذا الاقتصاد إلى مستويات مختلفة (اقتصاد طبيعي، اقتصاد غير شكلي، اقتصاد رسمي....) وكل مستوى من هذه المستويات يقابله دينار ملائم: أي أن العملة الوطنية لم تكن تؤدي نفس الوظيفة بالنسبة لكل مستويات الاقتصاد المذكورة حيث أن وظيفة الدينار لدى قطاع العائلات تختلف عن وظيفته لدى قطاع الأعمال (المؤسسات العامة).

ولذلك فالعملة الوطنية كان دورها ثانويا في تنظيم الاقتصاد، حيث كانت فقط مجرد وسيلة من وسائل الرقابة المركزية في منح الائتمان (توزيع القروض) هذا من جهة وتنفيذ مشاريع المؤسسات العمومية من جهة ثانية في حين أنها كانت تلعب بالنسبة للمؤسسات الخاصة والعائلات دور مخزن للقيمة (أي أنه يحمل قوة شرائية)؛ وقد أدى هذا الدور غير الموحد للعملة إلى عدم تماسك القناة النقدية بين المؤسسات والعائلات إلى الدرجة التي تحافظ على التطور المتوازن للعمليات النقدية والمالية⁸.

حيث أن المؤشر الأساسي على هذا التطور غير المتوازن للعمليات النقدية هو تطور الودائع الادخارية للعائلات والزيادة المتواضعة للادخار المؤسس للمؤسسات العمومية. وأمام هذه الوضعية التي عرقلت كثيرا الأداء السليم للاقتصاد الوطني أصبح حتميا توحيد وظيفة الدينار في الاستعمال الداخلي وذلك من خلال:

أ- منحه دور فعلي كأداة للحساب وقياس القيم بناءا على العلاقات الحقيقية في الاقتصاد الوطني.

ب- من خلال جعله أداة لتخزين القيم أو جعله يمثل قوة شرائية واحدة في جميع مستويات الاقتصاد الوطني.

وفي هذه الحالة يصبح الدينار يمثل بالنسبة للمؤسسات العمومية كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الخاصة والعائلات دورا فعالا في تخطيط النفقات و اتخاذ القرارات بشأن العمليات الجارية والرأسمالية من جهة والعمليات المالية من جهة ثانية: أي أنه وسيلة تسمح بالقيام بالاختيار بين الاستعمالات المختلفة .

2.4 دعم الثقة في البنوك لتعبئة المدخرات: نظرا لأن نشاط البنوك قائم أصلا على دعم ثقة المودعين بها، فقد وضع بنك الجزائر قواعد ومعايير لذلك، والمعايير المقصودة هنا تلك الواردة في المادة 92 من قانون النقد والقرض وهي:

- النسب بين الأموال الخاصة والتعهدات؛

- نسب السيولة و استعمال الأموال الخاصة؛

- النسب بين الودائع والتوظيفات؛

- توظيفات الخزينة والمخاطر بشكل عام.

كما وأنه في إطار تدعيم الثقة في البنوك أجبر القانون البنوك وفق المادة 169 بالاحتفاظ بسرية حسابات الزبائن أمام أي جهة إلا إذا صدر حكم قضائي يسمح بالاطلاع، كذلك جاء الأمر 03-11 بإنشاء صندوق لضمان الودائع، وتم ضبط آليات عمله من خلال النظام رقم 04-03 الصادر بتاريخ 04 مارس 2004 عن بنك الجزائر، وصرف النظر عن وضعية فتح إجراء للتسوية القضائية أو الإفلاس، يعود للجنة المصرفية حالة عدم الدفع من قبل المصرف عندما يعجز هذا الأخير عن تسديد الودائع المستحقة الدفع والمتعلقة بصعوبة الوضع المالي.

3.4 إحكام سيطرة بنك الجزائر على وحدات الجهاز المصرفي: جاء قانون النقد والقرض ليعزز سيطرة البنك المركزي على وحدات الجهاز المصرفي وذلك لضمان تحكمه في تنفيذ السياسة النقدية وتغييرها بشكل فعال، إذ أن عدم استجابة البنوك لتوجيهات البنك المركزي يعني بالتأكيد عدم تحقيق الأهداف المحددة من طرف الدولة، وفي نفس الإطار جاء القانون ليكرس اختيار بقاء لجنة الرقابة المصرفية التي أنشئت بموجب قانون 1986

المتعلق بنظام البنوك، والمادة 143 من القانون تنص على ما يلي: "تتشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاينة المخالفات المثبتة "وبين القانون صلاحيات هذه اللجنة وموقعها في النظام المصرفي وشكل العلاقة الموجودة بينها وبين بنك الجزائر والبنوك والمؤسسات المالية وتتكون هذه اللجنة من خمسة أعضاء .

ويمكن للجنة المصرفية أن تمنع أو تنهي خدمات واحد أو أكثر من المشرفين على المؤسسة المعنية بممارسة صلاحياته لمدة معينة مع تعيين مدير مؤقت، ويمكن للجنة المصرفية أن تقضي إما بدلا عن هذه العقوبات التأديبية وإما إضافة لها بعقوبة مالية لا يجب أن تتعدى الرأس المال الأدنى المفروض أن يتوفر لدى المؤسسة المعنية وتقوم الخزينة بتحصيل هذه المبالغ التي تدخل في ميزانية الدولة بإيرادات غير عادية، وبالتالي يمكن القول أنه تنوعت العقوبات التي بإمكان البنك المركزي أن يفرضها في حالة مخالفة أحكام هذا القانون أو قرارات مجلس النقد والقرض وأصبحت تندرج من توجيه التنبيه واللوم إلى الحرمان من بعض التسهيلات الائتمانية، ثم المنع من القيام ببعض العمليات ثم إلغاء الترخيص بممارسة النشاط، أي أن العقوبة تتحول من عقوبة بسيطة مرتكبة من طرف واحد أو أكثر من المشرفين على المؤسسة إلى عقوبة فادحة تمس المؤسسة نفسها.

4.4 تنظيم عملية الائتمان: يجبر قانون النقد والقرض البنوك والمؤسسات المالية على احترام ضوابط التسيير الفعال بهدف ضمان توازنها المالي والمحافظة على أموال الغير، وفي هذا الإطار شدد مجلس النقد والقرض بأن تلتزم البنوك بالقواعد والأعراف المصرفية في مجال منح الائتمان ومراعاة ارتباط قرارات منح التسهيلات الائتمانية بأغراض معينة، وأن يتم متابعة استخدام هذا الائتمان في حدود هذه الأغراض، وألزم القانون بذلك كافة البنوك والمؤسسات المالية بالانخراط في مركز المخاطر للبنك المركزي واحترام قواعد أدائه، كما يفرض عليها تقديم تصريح خاص بكل القروض الممنوحة إلى العملاء سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم معنويين ويبلغ البنك المركزي جميع الهيئات المالية المعلومات الخاصة بالزبائن ولا يمكن لها أن تمنح قروضا مصرحا بها لدى مركز المخاطر إلى زبون جديد إلا بعد استشارته مسبقا.

5.4 تشجيع الاستثمار الأجنبي: إن قانون النقد والقرض يتيح للأجانب تحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير مخصصة للدولة أو مؤسساتها أو لأي شخص معنوي مشار إليه بصراحة بموجب نص قانوني، وتشير المادة 183 من قانون النقد والقرض إلى أن مجلس النقد والقرض يحدد بموجب نظام يصدره كيفية إتمام هذه التمويلات مع الأخذ بعين الاعتبار حاجات الاقتصاد الوطني في مجال:

- خلق فرص عمالة وترقية الشغل؛

- تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين؛

- الاستغلال الأمثل لبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة و المحمية في الجزائر طبقا للاتفاقيات الدولية؛

- تطوير الأساليب التكنولوجية للاستغلال الأمثل لبراءات الاختراع والعلامات التجارية.

وكذلك من أجل تفعيل نشاط رجال الأعمال الجزائريين في الخارج سمح القانون للمقيمين بتحويل أموالهم إلى الخارج لتأمين تمويل نشاطات خارجية متممة لنشاطاتهم بالسلع والخدمات في الجزائر، أما من أجل التحكم في مخاطر الصرف فينص القانون على منع تعدد سعر صرف الدينار.

5. دور السياسة النقدية لبنك الجزائر في استقرار المؤشرات النقدية الوطنية بما يعزز الشمول المالي في الاقتصاد الوطني.

لقد ساهمت السياسة النقدية الحذرة لبنك الجزائر في تحقيق نوع من الاستقرار والتوازن في مجمل المؤشرات النقدية الوطنية؛ كما ساهمت هذه السياسة في خلق بيئة مصرفية يمكن القول عنها أنها تمثل مرتكزاً أساسياً في دعم وتعزيز مبادئ الشمول المالي في الاقتصاد الوطني. ومن بين أهم هذه المؤشرات هي:

1.5 استقرار الكتلة النقدية: ساهمت السياسة النقدية الحذرة لبنك الجزائر في تحقيق نوع من الاستقرار والتوازن في بنية ومعدل تغير الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني كما يلي:

الجدول رقم (1): جدول تطور حجم الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر في الفترة 2000-2017 الوحدة مليار دج

السنة	البنود القانونية	الودائع تحت الطلب	البنود M1	أشياء النقود	الكتلة النقدية M2	سرعة تداول النقود PIB/M2
2000	52484.	563.7	1048.18	974.35	2022.5	2.48
2001	15577.	661.3	1238.5	1235.0	2473.5	1.72
2002	68664.	751.6	1416.34	1485.2	2901.53	1.56
2003	781.4	849.0	1630.38	04.4172	3354.42	1.57
2004	874.34	1291.3	0.6216	1577.5	3644.3	1.64
2005	921.0	1516.5	21.424	1636.2	4157.6	1.56
2006	1081.4	2096.4	67.631	1766.1	4933.7	1.7
2007	1284.5	2949.1	33.642	1761	5994.6	1.37
2008	1540	3424.9	4964.9	1991	6955.9	1.59
2009	1829.4	3114.8	4944.2	2228.9	7173.1	1.4
2010	2098.6	3657.8	5756.4	2524.3	8280.7	1.46
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2	1.45
2012	2997.2	4776.34	7 681.8	3329.8	11067.6	1.46
2013	453247	5005.21	8249.8	3691.9	11941.76	1.6
2014	2803.35	5429.57	8932.85	3925.63	12858.48	1.58
2015	4.3817	5331.22	9167.62	5248.93	14316.55	1.22
2016	4497.2	4909.8	9407.0	4409.3	13816.3	1.26
2017	4822.6	5097.5	9920.1	4653.7	14573.8	-

المصدر: الحسابات من إعداد الباحث، اعتمادا على:

Bank of Alegria, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistiques monétaires et statistiques de la balance des paiements 1992 –2005 .

- بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2006 إلى 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

التحليل:

➤ في الفترة 2000م-2004م شهدت للكتلة النقدية (M2) نسبة نمو ب 22.3% أي أن الكتلة النقدية قد زادت بمقدار 414.3 مليار دينار في ظرف سنة واحدة. ولعل سبب هذه الزيادة في الكتلة النقدية في سنة 2001م يعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرها رئيس الجمهورية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج تنمية الجنوب. ما أدى إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية M2 إلى 2071.8 مليار دينار جزائري مقابل 1659.3 مليار دينار سنة 2000م أي نمو الكتلة النقدية بنسبة 24.9%.

➤ الفترة الممتدة من 2005م إلى 2007م زاد نمو العرض النقدي حسب ما أكده بنك الجزائر، حيث أكد أن تدفقات النقد القانوني (الأوراق و القطع النقدية) بلغ حوالي 200 مليار دينار سنة 2007م مقابل 161.8 مليار سنة 2006م أي ما يعادل نمو

يفوق 400% من تدفقات النقد القانوني (قطع و أوراق نقدية) بين سنتي 2005م و 2007م. ومن جانب آخر أوضح بنك الجزائر أن قيمة مخزون النقد القانوني المتداول خارج بنك الجزائر بلغ 1242.16 مليار دج خلال شهر سبتمبر 2007م مقابل 1092.1 مليار دج مع نهاية شهر ديسمبر 2006م، مما يكشف عن تزايد الكتلة النقدية و السيولة النقدية لدى البنوك والمصارف⁹.

➤ من سنة 2008 إلى سنة 2010: عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل تغير الكتلة النقدية حيث بلغ معد نمو M2 أدنى مستوى له على مدار تطور الكتلة النقدية في الجزائر سنة 2009 بمعدل نمو 3,2% عن سنة 2008. و ذلك لسببين رئيسيين، السبب الأول وكما أشار إليه تقرير بنك الجزائر هو التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية و انخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى 6,23% سنة 2009 مقارنة بـ 38,18% سنة 2008، أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 3424,9 مليار دينار سنة 2008 إلى 3114,8 مليار دينار سنة 2009 أي انخفاض بمعدل (9,05%-)، وهو ما أثر سلباً على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشبه النقود)¹⁰.

➤ أما السنتين 2011 و 2012 فيلاحظ نمو حجم العرض النقدي في سنة 2011 بمعدل يعتبر ثالث أكبر معدل خلال الفترة الممتدة من سنة 1998م وبفارق 4,5% عن سنة 2010، أي بمعدل نمو فاق 19,9%، ونجد مصدر هذا النمو في تحسن أو ارتفاع حجم الودائع بنوعيتها تحت الطلب ولأجل لدى البنوك وهو ما ساهم في خلف الائتمان الذي شكل نسبة 74,10% من العرض النقدي في الاقتصاد والذي بلغ 9929,2 مليار دج وازدياد فاق 1648,5 مليار دج عن سنة 2010. بينما تراجع معدل نمو العرض النقدي خلال سنة 2012م لينخفض معدل النمو من 19,9% إلى 11,46%، إذ بلغ

مستوى العرض النقدي مبلغ 11067,6 مليار دج، وقد ارجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثير بالأزمة الأوربية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي¹¹.

➤ في حين أن السنتين 2013-2015 تميزتا بنوع من الاستقرار في تغير عرض النقود حيث سجل معدل نمو 7,89 و 7,76 على التوالي بقيمة 11945,81 مليار دج سنة 2013، و 12858,75 مليار دج سنة 2014م؛ وذلك نتيجة استقرار مستوى الموجودات الخارجية عند 189,75 مليار دولار إلى غاية نهاية جوان 2013، مع ظرف يتميز بمستوى منخفض للدين الخارجي ما يعزز الصلابة المالية الخارجية للجزائر لسنة 2013م¹².

➤ بينما نجد في السنتين الأخيرتين 2016-2017 نوع من التضاد في معدل تغير عرض النقود حيث انخفض معدل النمو في الكتلة النقدية إلى 1,3% سنة 2016 ثم ليرتفع قليلا بعد ذلك سنة 2017 إلى معدل 5,48%؛ وذلك في إطار تعديل المادة 45 مكرر ما يزيد عن 2316,6 مليار دج نهاية ديسمبر 2017م، ثم ليبلغ بعد ذلك عند نهاية شهر مارس 2018 ما قيمته 3585 مليار دج. أي بما يزيد 2185 مليار دج خلال الثلاثي الرابع من سنة 2017 وبما قيمته 1400 مليار دج خلال الثلاثي الأول من سنة 2018م. وبهذا الإصدار النقدي الجديد تكون الكتلة النقدية M2 قد زادت بمعدل 6,42% خلال السداسي الأول من سنة 2018، مقابل 4,27% لنفس السداسي من سنة 2017م¹³.

2.5 استهداف واستقرار التضخم: تعد سياسة استهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبيا في إدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال التركيز على معدل التضخم، وتتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من طرف السلطة النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة.

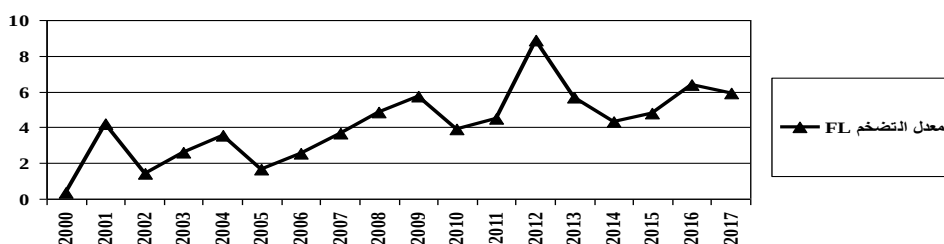
حيث تصبح العلاقة بين الأهداف الوسيطة والهدف النهائي لا تعني شيئا، لأن محاولة تحقيق معدل معين للتضخم تجعل بالإمكان استخدام كل الطرق والوسائل للوصول إلى تحقيق الهدف المحدد حتى ولو كان ذلك لا يتفق مع الهدف الوسيط. وقد بدأت أولى تجارب استخدام سياسة استهداف التضخم في نيوزيلندا في 1990، كندا 1991، بريطانيا 1992، مع العلم أن ألمانيا طبقت بعض مفاهيم الاستهداف قبل 1990، وتبعتها في ذلك دول متقدمة، ونامية أيضا بعد ذلك، مثل: البرازيل، شيلي، بولندا، وجنوب إفريقيا¹⁴.

الجدول رقم (2): تطور معدل التضخم في الجزائر 2000-2017.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم المستهدف	-	-	3	3	3	3	3	3	3	3,5	3,5	3,5	4	4	3	4,5	4,5	4,5
معدل التضخم الفعلي	0,34	4,23	1,42	2,58	3,56	1,64	2,53	3,68	4,86	5,74	3,91	4,52	8,89	5,67	2,92	4,78	6,4	5,9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:- قوانين المالية و النشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

الشكل رقم 01: التمثيل البياني لتطور معدل التضخم FL في الجزائر.



وبالاحظ من الجدول السابق أن:

✓ سجل معدل التضخم سنة 2001 ارتفاعا ملحوظا 4,23% مقارنة بالتضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد بـ 3%، ومرد ذلك هو نمو المجمع النقدي (M2) بنسبة 22,3% جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، لينخفض معدل التضخم إلى 2,2% نتيجة انخفاض معدل نمو (M2) إلى 18,3% سنة 2002؛

✓ تجاوز معدل التضخم سنة 2004 السقف المحدد في التقرير السنوي لسنة 2004 بـ 3%، ثم انخفض بشكل ملحوظ سنة 2005 إلى 1,9%، فقد انخفض معدل نمو السيولة المصرفية إلى 39%، كما شهدت سنة 2006 أدنى مستوى قدر بـ 1,8%، ويمكن عزو هذا الانخفاض إلى تراجع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي بـ 4,3% مقارنة بسنة 2002، على الرغم من الارتفاع الجوهري في النفقات الجارية سنة 2006؛

✓ بعد الذروة التضخمية المسجلة في سنة 2012 بمعدل 8,89% نتيجة بعض الاضطرابات التي مست الأسواق العالمية لبعض المنتجات الزراعية وانتقال آثارها إلى السوق المحلية بدأ الاتجاه نحو تراجع التضخم خلال السداسي الأول من سنة 2013 كمتوسط سنوي 6,59%، ولكن أيضا كانزلاق 4,49% بموجب التضخم الهيكلي أو الأساسي، استمر اتجاه تراجع التضخم بصفة منتظمة ليبلغ 4,5% في جوان 2013م. وأن المتوسط السنوي للتضخم خلال 2013 كان في حدود الهدف متوسط المدى المسطر من طرف مجلس النقد والقرض، وأن كل من الاعتدال في التسديدات بموجب ميزانية الدولة، في ظرف يتميز بالتراجع النقدي، ومواصلة العمل على ضبط وتنظيم الأسواق ساهما في تراجع التضخم لسنة 2013 م¹⁵.

✓ كما يمكن القول أن الارتفاع الملاحظ في مستوى التضخم للسنوات الأخيرة (2015-2017) ترافقا مع دخول قطاع المحروقات في شيء من الركود، كما أن التوسع في الميزانية العمومية التي تعتبر محرك الأساسي في هذا المجال من خلال الاستثمار العمومي دخل في مرحلة اعتدال وأكثر فعالية ابتداء من سنة 2015، إضافة إلى الإجراءات الصارمة في مجال التجارة الخارجية، التي انعكست على زيادة الطلب المحلي وهو ما انعكس على ارتفاع أسعار السلع المحلية خاصة الفلاحية.

وعليه يمكن القول أن التضخم في الجزائر يتراوح في المجال المستقر بين 2%- و 5% و هو ناتج عن عدة متغيرات في الاقتصاد الوطني نتيجة بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وفي كيفية توزيع الموارد الاقتصادية واستغلالها.

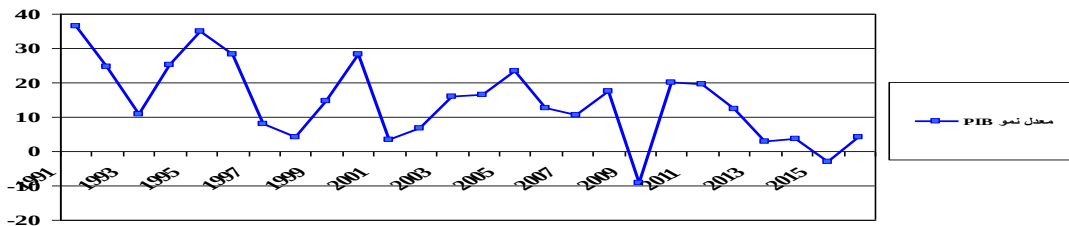
2.5 تحسن واستقرار الناتج الوطني: إن الحديث عن مستوى الناتج الاقتصادي الوطني يدعو إلى البحث في طبيعة العلاقة المتواجدة بين الجانبين النقدي والحقيقي في الاقتصاد الوطني، وهل للسياسة النقدية دور في نقل أثرها من الجانب النقدي إلى الجانب الحقيقي من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي في حالة ما تم إتباع سياسة نقدية توسعية والعكس في حالة تطبيق السياسة النقدية الانكماشية (تقييدية)، فهذه العلاقة الترابطية بين كمية النقود ومستوى النشاط الاقتصادي تعتبر المحور الأساسي بالنسبة للسلطات النقدية التي تحاول دوما تقليص مستوى الفارق بين نمو كمية النقود المعروضة وحجم التغير في الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

الجدول رقم 03: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

السنوات	الناتج الوطني	معدل تغير الناتج الوطني % PIB	معدل الاستقرار النقدي $\frac{\Delta M_2}{\Delta PIB} \%$
2000	4123.5	28.25	0,47
2001	4257.0	3.23	6,9
2002	94541.	6.7	2,58
2003	5266.82	16.0	0,97
2004	56127.	16.34	0,69
2005	7564.6	23.45	0,71
2006	8512.2	12.52	1,49
2007	9408.3	10.52	2,01
2008	11042.8	17.37	0,92
2009	10034.3	-9.13	0,35-
2010	12049.5	20.08	0,76
2011	14384.8	19.38	1,02
2012	.016160	12.34	0,93
2013	16647,9	2,7	0,46
2014	17228,6	3,5	0,92
2015	16702,1	-3.1	0,82
2016	17406,8	4,2	0,79

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: - بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2006 إلى 2017،
التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

الشكل رقم 2: التمثيل البياني لمعدل نمو الناتج الوطني.



تميز تغير معدل الناتج الوطني بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت تحسن
نوعا ما بالمقارنة مع المراحل السابقة حيث يمكن أن نلاحظ أن:

- - كان هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة 2000-2010، حيث تراوح هذا المعدل بين 2% كأدنى مستوى له في 2006 و 6.9% كأعلى مستوى له في 2003، ويعود سبب هذا التذبذب أساسا إلى النمو غير

المطررد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات، وبدرجة أقل لقطاعي الفلاحة والصناعة، ففي سنة 2006، وعلى الرغم من معدل النمو المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية، لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة نمو له خلال الفترة المعنية (11.6%)، فإن تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات (أي التراجع في نمو هذا القطاع بنسبة 2.5%) كان واضحا على نسبة النمو الإجمالي، فمثلا نسبة النمو 6,9% المحققة سنة 2003 كانت بعد أن عرف الكتلة النقدية نسبة نمو كبيرة بلغت 22,3% سنة 2001، بينما كانت أدنى نسبة نمو في الناتج الوطني سنة 2006م بعدما كان معدل تغير الكتلة النقدية شهد انخفاض واستقرار بداية من سنة 2003 حتى سنة 2005.

• - كما سجلت قيمة الناتج الداخلي الخام للجزائر زيادة بثلاثة أضعاف في غضون عشر سنوات حيث انتقل من 4.123,5 مليار دج (54,8 مليار دولار) سنة 2000 إلى 14.481 مليار دج سنة 2011 (198,8 مليار دولار) بفضل الاستثمارات العمومية المخصصة من الدولة لدفع النمو الاقتصادي، حسب ما أكدته الديوان الوطني للإحصائيات حيث:

✓ وحسب إحصائيات نشرت من طرف الديوان الوطني للإحصائيات شهد نمو الناتج الداخلي الخام معدلا سنويا بـ 4,2 بالمائة خلال هذه الفترة حيث انتقل من 3,8% سنة 2000 إلى 7,2% سنة 2003 قبل أن يتراجع إلى 3,6% سنة 2010 و 2,6% سنة 2011. وعرف الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات نفس التوجه خلال الفترة المرجعية حيث انتقل من 3,8% سنة 2000 إلى 7% سنة 2007 ليبلغ ذروته بـ 9,6% سنة 2009 ثم 5,7% سنة 2010.

✓ ارتفعت قيمة الناتج الداخلي الخام للجزائر بـ 9,1% سنة 2012 إلى 15843 مليار دج (204,3 مليار دولار) مقابل 14519,8 مليار دج (199,3 مليار دولار

أمريكي) سنة 2011 بفضل الاستثمارات لاسيما العمومية التي أنجزت لدفع النمو الاقتصادي. وارتفع الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بنقطة حيث بلغ 7,1% سنة 2012 مقابل 6,1% سنة 2011 مسجلا بالتالي "ارتفاعا معتبرا" حسب الديوان.

✓ وانتقل الناتج الداخلي الخام للفرد من 5427,8 دولار سنة 2012 إلى 5449,6 دولار سنة 2014 حسب نفس المصدر؛ وبعد أن سجل الاستثمار نموا بنسبة 2,9% فقط سنة 2011 ارتفع سنة 2012 حيث سجل نموا بنسبة 7,2% ليعرف بالتالي نسبة أعلى حتى من تلك المسجلة سنة 2010 بنسبة 7%.

وعليه يمكن القول أن رغم التحسن الملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي الوطني يبقى أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي محدوداً نتيجة بعض الاختلالات الفعلية في هيكل الاقتصاد الوطني، وفي كيفية توزيع الموارد الاقتصادية واستغلالها.

4.5 استقرار سعر صرف العملة الوطنية: شهد سعر صرف الدينار الجزائري استقرار نسبياً، وذلك لتطبيق البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) حزمة إجراءات من ضمنها استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية والتي كان من أهمها عمليات السوق المفتوحة التي تمت من خلال مزادات العملة الأجنبية، وخيارات إدارة السيولة المتمثلة بمزادات حوالات الخزينة التي تصدرها وزارة المالية وحوالات البنك المركزي والإقراض مابين المصارف، مما ساهم في استقرار ملموس في سعر صرف الدينار الجزائري.

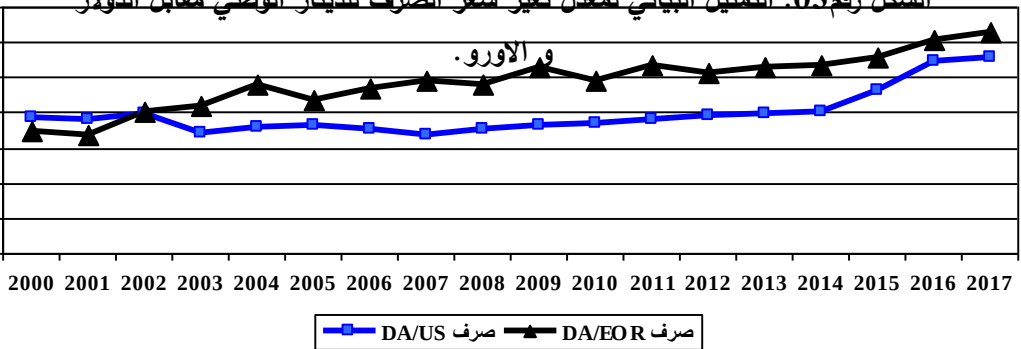
الجدول رقم(4): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و الأورو ومعدل تغير عرض النقود 2000-2017م.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدولار مقابل US/DA معدل	77.6	75.6	78.9	67.9	71.9	73.2	71.1	67.1	70.7	72.2	74.	76.1	78.1	79.4	80.5	92.6	109.4	110.9
الأورو مقابل EUR/DA معدل	69.8	67.4	80.4	83.5	96.3	86.6	93.8	97.6	95.4	105.	97.8	106.5	102.9	105.3	106.9	111.4	121.1	125.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

الشكل رقم 03: التمثيل البياني لمعدل تغير سعر الصرف للدينار الوطني مقابل الدولار

و الأورو.



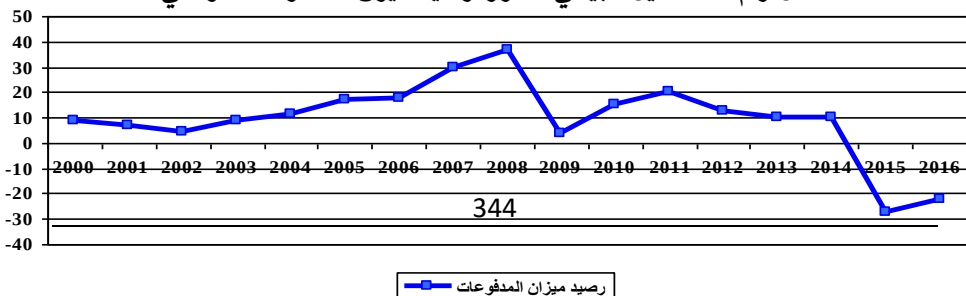
5.5 استقرار التوازن الخارجي الوطني: يعد الاقتصاد الوطني من الاقتصاديات النامية الريعية، منفتح على العالم الخارجي، ويطبق في معاملاته الدولية نظام سعر الصرف شبه الثابت، ومن هنا يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية و الاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية، وما زاد في أهميته هي الارتفاع الملحوظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية.

الجدول رقم (5): تطور رصيد ميزان المدفوعات 2000-2016.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ميزان المدفوعات مليار دولار	8,93	7,06	4,36	8,84	11,1	16,9	17,7	29,5	37	3,67	15,3	20,0	12,3	09,41	10,27	-27,5	-22,3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

الشكل رقم 4: التمثيل البياني لتطور رصيد ميزان المدفوعات الوطني.



344

حيث يتضح من خلال الجدول أن ميزان المدفوعات الجزائري تأثر بالأزمة الخارجية وهذا- بتراجع رصيده من 37 مليار دولار سنة 2008 إلى 3,67 مليار دولار سنة 2009، وهذا بعدما حقق معدل نمو بنسبة 66.66% سنة 2007 و 25,17% سنة 2008، إلا أن ذلك المعدل تراجع سنة 2009 إلى 0,28%، وهو ما يمثل صدمة في المعاملات الخارجية للجزائر، وسجل ارتفاع طفيف ب 15,33 و 20,06 مليار دولار سنتي 2010 و 2011 على التوالي، وكان هذا السبب تراجع حجم الفوائض التي كانت تساهم في زيادة احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي، حيث تراجع معدل زيادة هذا الأخير من معدل زيادة تقدر ب 29,88% سنة 2008 إلى 4,06% و 8,93% على التوالي سنتي 2009 و 2010 محققا بذلك ما قيمته 148,91 مليار دولار.

بينما شهد ميزان المدفوعات في السنتين الأخيرتين بسبب انخفاض أسعار البترول إلى 40,6 دولار خلال السداسي الأول 2016 ارتفاعاً ليبلغ 48,2 دولار خلال السداسي الثاني من نفس السنة، ليبلغ بعد ذلك 50,9 دولار خلال السداسي الأول من سنة 2017 في حين، تراجع متوسط سعر البترول من 53,7 دولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2017 إلى حوالي 49 دولار في الثلاثي الثاني من نفس السنة.

6. الخاتمة ونتائج الدراسة.

وفي الختام يمكن القول أن فاعلية السياسة النقدية تظهر من خلال قدرة السلطة النقدية على التأثير والتحكم في عناصر الاستقرار النقدي التي يستهدف البنك المركزي تحقيقها، والمتمثلة في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار وخلق هيكل أسعار فائدة ينسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والتطورات الدولية.

وفي إطار تحقيق استقرار التوازنات النقدية ولما يمثلته الشمول المالي من بُعداً هاماً في إستراتيجية التنمية الشاملة والمستدامة، و لما له من أثر في تحسين فرص النمو

والاستقرار المالي والاجتماعي، فقد تبنت كثير من الدول الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما حدد البنك الدولي هدفاً طموحاً يتمثل في تعميم الخدمات المالية للجميع بحلول عام 2020 لدورها الفعال في محاربة الفقر والبطالة على مستوى العالم.

وبهذا فقد أصبح بذلك الشمول المالي يمثل محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات المالية الرقابية بما فيها البنوك المركزية على وجه الخصوص، ويرجع ذلك إلى تأثيره الاقتصادي والاجتماعي على الدول، ولذلك فقد أصبح الشمول المالي من أهم الموضوعات التي تحظى على اهتمام البنوك المركزية في الآونة الأخيرة.

نتائج الدراسة:

1. إن المقصود بفاعلية السياسة النقدية هو مدى قدرة السياسة النقدية في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها؛ إذ أن أهداف السياسة النقدية المتمثلة بتحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة للقطاعات الإنتاجية وتحقيق نوع من الاستقرار في قيمة العملة الوطنية وكذلك المساهمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلدان النامية وذلك من خلال مجموعة من الوسائل والأدوات الكمية والنوعية للسياسة النقدية لبلوغ أهدافها المذكورة.

2. تحرص البنوك المركزية على تحفيز القطاع المالي، خصوصاً البنوك، لنشر الثقافة المالية مع كيفية تعزيز الشمول المالي في إطار التوسع في شبكات تقديم الخدمات المالية، من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر، مع زيادة عدد الصرافات الآلية لإتاحة الخدمات المصرفية وتوفيرها بين طبقات المجتمع.

3. من مزايا الشمول المالي اهتمامه الكبير بالعامل الاجتماعي وخصوصاً الفقراء ومحدودي الدخل، إضافة إلى المرأة، وتمكين الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالوصول إلى الخدمات المالية، وخلق فرص عمل مما يسهم في تحقيق

النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة.

4. رغم أن التطور الهائل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي ساهم في ظهور العديد من الخدمات المالية، وفي تحسين فرص وصولها للأفراد، حيث تقلصت العديد من القيود التي تعوق إمكانية الحصول على الخدمات المالية بفضل تلك الخدمات المبتكرة. إلا إن الإحصائيات الدولية لعام 2014 تشير إلى أنه مازال هناك نحو مليارات نسمة من سكان العالم البالغين لا يحصلون على الخدمات المالية، على الرغم من زيادة المتوسط العالمي لنسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية إلى 62% مقابل 51% عام 2011 وذلك وفقاً للمؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية.

5. يعتبر الشمول المالي أحد ركائز النمو الاقتصادي، حيث يعمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، ويضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات، كما يساعد على رفع مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع، كالفقراء ومحدودي الدخل والمرأة والشباب والأطفال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

6. العمل على توفير خدمات مالية أكثر جذبا للطبقات الأكثر فقراً وإدراج التمويل متناهي الصغر ضمن برامج خدمات البنوك والمؤسسات المالية مع تحفيز البنوك على فتح فروع في مختلف المدن بما يدعم المشروعات الصغيرة للحصول على الخدمات المالية مما سيكون له الأثر الإيجابي في تطور النشاط.

7. وأخيراً تؤكد بعض الدراسات الحديثة على صعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، في حين أنه من الصعب استمرار تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدة مالياً واجتماعياً وقانونياً.

7. المراجع

1. أمية طوقان - محافظ البنك المركزي الأردني - دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، " مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية" 2-3 جويلية 2005، بتصرف.
2. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار المجلدلاوي، الأردن 2008، ص 223.
3. محمود حميدات، النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996، ص 44.
4. محمد دويدار، الاقتصاد النقدي، دار الجامعية الجديدة، مصر 2002، ص 208.
5. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2007، ص 145.
6. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية، جامعة طنطا، مصر 2000، ص 81.
7. أمية طوقان - محافظ البنك المركزي الأردني - دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، " مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية" 2-3 جويلية 2005، بتصرف.
8. -LAKSACI M . le dinar algerien, unité de compte versus pouvoir d achat. Cahiers de la réforme n-5 p42.
9. Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2009 , p152.
10. Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2009 , p166.
11. محمد لكساسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2012، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني مارس 2013.

12. محمد لكساسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 2013/12/17.
13. banque of algéria , Bulletin monétaire et financier - 1er semestre 2018, P9
14. Shaechter, A.stone, M.R. and Zelmer, M, "**Adopting inflation targeting: practical issues for emerging market countries**", IMF occasional papers, IMF, Washington, 2002, pp: 03-05.
15. Banque d'Algérie, Bulletin monétaire et financier - 1er semestre 2018, P9
16. الديوان الوطني للإحصاء، نشرة إحصائية، 23/08/2018 [http : www.ons.dz](http://www.ons.dz)